E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1998/l0/Add.2
8 December 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والخمسون
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إقرار هذه الحقوق

ما لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة غير المشروعين من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الإنسان

تقرير مقدم من السيدة فاطمة زهرة قسنطيني، المقرر الخاصة المعنية بالنفايات السمية

اضافة

تقرير عن بعثة المقررة الخاصة لافريقيا

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٧	٣
أولا - الاجتماع مع السلطات الحكومية	٨ - ٤٠	٤
ألف - جنوب افريقيا	٨ - ٣٣	٤
باء - اثيوبيا	٣٤ - ٤٠	٩
ثانيا - برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٤١ - ٤٣	١١
ثالثا - منظمة الوحدة الأفريقية	٤٤ - ٤٥	١١
رابعا - المشاورات مع المنظمات غير الحكومية	٤٦ - ٥٣	١٢
خامسا - الاستنتاجات والتوصيات	٥٤ - ٦٣	١٣
المرفق - قائمة بأسماء الأشخاص/المنظمات الذين تشاورت المقررة الخاصة معهـــم أثناء بعثتها الميدانية		١٦

مقدمة

١- لاحظت لجنة حقوق الإنسان، في القرار ١٩٩٧/٩، ببالغ القلق أنه لم توفر موارد بشرية ومالية كافية للمقررة الخاصة لتمكينها من الوفاء بولايتها على نحو فعال، بما في ذلك الاضطلاع ببعثات لزيارة المواقع؛ ورجت من المقررة الخاصة، لدى إعدادها تقريرها القادم، أن تواصل التشاور مع جميع الهيئات ذات الصلة، لا سيما أمانة اتفاقية بازل، وحثت جميع الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وأمانة اتفاقية بازل، والمنظمات غير الحكومية، على مواصلة التعاون التام مع المقررة الخاصة بموافاتها بالمعلومات عن نقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة، ورجت أيضاً من المقررة الخاصة أن تواصل الاضطلاع، في إطار الولاية المسندة إليها، بدراسة عالمية وشاملة ومتعددة التخصصات للمشاكل والحلول الحالية للاتجار في المنتجات والنفايات السمية والخطرة ونقلها وإلقائها بصورة غير مشروعة في بلدان أفريقيا وغيرها من البلدان النامية، كيما تقدم، في تقريرها القادم، توصيات ومقترحات بشأن التدابير الملائمة لمراقبة هذه الظواهر والتقليل منها والقضاء عليها.

٢- وبعد الدورة الثالثة والخمسين للجنة حقوق الإنسان وعقب المشاورات مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان زوّدت المقررة الخاصة - لأول مرة منذ إسناد الولاية إليها - بقدر كاف من الموظفين والموارد المالية اللازمة للاضطلاع ببعثة إلى الميدان. وبالنظر إلى الاهتمام الذي أبدته الحكومات الأفريقية، وأن البلدان الأفريقية ظلت منذ وقت طويل الهدف الرئيسي للاتجار بالمنتجات والنفايات السمية والخطرة وإلقائها فيها، رأت المقررة الخاصة أن من الضروري الاضطلاع ببعثتها الأولى لزيارة المواقع في هذه المنطقة.

٣- وبناء على دعوة حكومة جنوب أفريقيا، قامت المقررة الخاصة بزيارة بريتوريا وجوهانسبرغ ورأس الرجاء الصالح في الفترة من ١٠ إلى ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ بهدف دراسة مسألة النفايات السمية في البلد وتبادل الآراء حول السياسات والتشريعات المعتمدة للتصدي لهذه الظاهرة والتي قد تكون مفيدة لغيرها من البلدان الافريقية المتأثرة بالمشكلة نفسها.

٤- وقامت المقررة الخاصة عقب زيارتها لجنوب أفريقيا بزيارة كينيا في الفترة من ١٦ إلى ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٧ أساساً بغرض عقد مشاورات مع أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي. وقامت المقررة الخاصة أثناء زيارتها بإجراء مشاورات مع نائب المدير التنفيذي والمسؤول القانوني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. واجتمعت أيضاً بمسؤولي برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنظمات غير الحكومية المحلية.

٥- ولقد تعذر للأسف إجراء مشاورات مع السلطات الكينية. ولقد اقترحت السلطات الكينية، في ردها على رسالة المقررة الخاصة التي طلبت فيها الزيارة، تاريخاً آخر للقيام ببعثة ميدانية إلى كينيا، بينما أبدت اهتمامها بالولاية المسندة للمقررة الخاصة. غير أنه لأسباب مالية ونظراً إلى أن المقررة الخاصة تسلمت رد السلطات الكينية أثناء زيارتها لمقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تعذر تنظيم بعثة ميدانية أخرى إلى كينيا.

٦- وأخيراً قامت المقررة الخاصة بزيارة أديس أبابا، اثيوبيا، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٧. وعقدت مشاورات مع أمانة منظمة الوحدة الافريقية بشأن اتفاقية باماكو لحظر استيراد جميع أشكال النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود وإدارتها داخل أفريقيا، واجتمعت بمسؤولي السلطات الاثيوبية وكذلك بممثلي برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٧- وتود المقررة الخاصة أن تعرب عن امتنانها لحكومتي جنوب افريقيا واثيوبيا على التعاون والمساعدة التي قـُدمت إليها في أثناء البعثة، الأمر الذي مكنها من الاجتماع بالأوساط المختصة في المجتمع. وتود المقررة الخاصة أيضاً أن توجه الشكر إلى موظفي برنامج الأمم المتحدة الانمائي في البلدان الثلاثة على الدعم اللوجيستي والتنظيمي الذي قـُدم فيما يتعلق بالبعثة.

أولاً- الاجتماع مع السلطات الحكومية

ألف- جنوب افريقيا

٨- اجتمت المقررة الخاصة، في أثناء زيارتها لجنوب أفريقيا، بممثلين حكوميين رفيعي المستوى للإدارات التالية: إدارة الشؤون الخارجية وحقوق الإنسان؛ ومديرية مكافحة التلوث؛ ووزارة شؤون البيئة والسياحة؛ وإدارة شؤون البيئة والبحرية والشؤون العلمية والتقنية؛ ووزارة الصحة البيئية؛ ووزارة شؤون الموارد المعدنية والطاقة؛ ووزارة العدل. واجتمعت أيضاً ببعض البرلمانيين وأفراد قوات الأمن في جنوب افريقيا وأعضاء لجنة التحقيق بشأن شركة ثور للمواد الكيميائية وكذلك بممثلي المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية وغيرها من القطاعات ذات الصلة في المجتمع، الأمر الذي مكنها من تكوين فكرة شاملة عن المشكلة.

٩- وكرر ممثلو وزارة الخارجية اهتمام الحكومة بموضوع النفايات السمية وأبدوا تأييدهم للأعمال التي تضطلع بها المقرر الخاصة. وقالوا أيضاً إن جنوب افريقيا طرف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، كما أنها تعتزم التصديق على التعديل فيما يخص حظر تصدير النفايات.

١٠- وذكرت سلطات جنوب أفريقيا، في أثناء الاجتماعات، أن إنشاء محرقة في عام ١٩٨٩ أدى إلى التوعية بضرورة إدارة النفايات الخطرة. وقد أجريت بحوث ودراسات واسعة النطاق أسفرت عن فرض حظر على استيراد النفايات الخطرة، وعن نشر دراسة مكونة من خمسة مجلدات في عام ١٩٩٢ بعنوان "النفايات الخطرة في جنوب أفريقيا". وحددت الدراسة عدداً من المشاكل المقترنة بإدارة النفايات: فمثلاً يعتمد عدد قليل من الصناعات على استراتيجيات أو مخططات لإدارة النفايات قبل بدء التشغيل؛ ودرجة الوعي بالمخاطر ليست منخفضة فحسب، بل إن المرافق والممارسات ليست ملائمة أيضاً؛ وفي حين أنه سجلت مستويات ذات شأن لإعادة تدوير الورق والزجاج واللدائن والمعادن، فلا يسعى سوى عدد محدود من الشركات لتجنب النفايات؛ ولا تتاح أي احصاءات أو قواعد بيانات سنوية؛ كما أن المرافق والجهات الناقلة للنفايات تفتقر في كثير من الأحيان إلى معلومات مفصلة عن التركيب الكيميائي للنفايات التي تتداولها؛ وثمة قصور في مراقبة نقل النفايات ونقص في مواقع تصريف النفايات الخطرة وانعدام أوجه الرقابة المناسبة على المواقع الموجودة. وكشفت الدراسة أيضاً أن معايير معالجة النفايات الخطرة تتباين بدءاً من كونها مسؤولة ومهنية وانتهاء باعتبارها غير مرضية على الاطلاق. وخلصت إلى أنه بدون التشريعات والرقابة لن تنفق معظم الجهات المولدة للنفايات قدراً كافياً من الأموال على إدارة النفايات.

١١- وفي عام ١٩٩٥، شب حريق بمادة الكبريت في مبنى شركة AECI المحدودة الواقع في غرب سومرست، وتعين إجلاء الأهالي الذين يقطنون في المنطقة المحيطة بمبنى الشركة. وأُبلغ عن وفاة شخصين أثناء عملية الإجلاء. ولأول مرة في مثل هذه الظروف عينت لجنة تحقيق - هي لجنة ديساي - للتحقيق في الحادث. واشترك أهالي المجتمع المحلي بأسرهم في التحقيق عن طريق جلسات استماع عامة وعُين مستشار قانوني لمن لا يستطيع تحمل أتعابه. واستمر التحقيق لمدة أربعة أشهر وأسفر عن تقرير أُتيح في عام ١٩٩٧. وأُدينت الشركة بتهمة الإهمال.

١٢- وأدى هذا الحادث إلى صياغة سياسة إطارية بشأن إدارة النفايات قُدمت في كتاب أبيض يتعلق بالسياسة المتعلقة بإدارة شؤون البيئة، ونُشر في الجريدة الرسمية في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٧. وكشف الكتاب الأبيض عن عدم تصريف مستويات مرتفعة نسبياً من النفايات بصورة مرضية، مما أدى إلى إلحاق ضرر بالبيئة وتحميل النفقات على كاهل المجتمع. وكشف أيضاً قصورا في الرقابة على نقل النفايات والاتجار بها. ومن ثم فإن حكومة جنوب أفريقيا شرعت في وضع تشريع جديد للبيئة عن طريق عملية مشاركة شاملة تتمثل في إجراء مشاورات واسعة النطاق وتعرف باسم العملية الوطنية الاستشارية بشأن السياسات البيئية التي من المرتقب أن تتيح لكافة الأطراف المؤثرة فرصة المساهمة في العمل. وبناء على هذه السياسة تعهدت الحكومة بكفالة الحقوق الواردة في الدستور ذات الصلة بالبيئة. وستحدد هذه السياسة أيضاً الطابع الجوهري للتنمية المستدامة.

١٣- وعلاوة على ذلك قامت وزارة شؤون البيئة والسياحة بالتعاون مع وزارة شؤون المياه والغابات بنشر وثيقة للمناقشة بعنوان "**كتاب أبيض حول اتباع نهج متكامل للحد من التلوث وإدارة النفايات**" في أيار/مايو ١٩٩٧. ووجه بعض الأطراف - إذ أحست بأنها مستبعدة - النقد إلى هذه الوثيقة. ولذلك عقدت الحكومة حلقة عمل بغية الحصول على تعليقات ومقترحات من المنظمات غير الحكومية. ولم تقدم إلى المقررة الخاصة بعد النتائج التي خلص إليها الاجتماع الذي عُقد في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٧.

١٤- وأصبحت جنوب افريقيا عضواً في اتفاقية بازل في عام ١٩٩٤. ومنذ ذلك الحين لم تحدث سوى محاولة واحدة. هي أن شركة فنلندية Kokkola Chemicals OY، حاولت في عام ١٩٩٥ تصدير شحنة من المواد الخطرة كانت تحتوي - في هذه الحالة - على زرنيخات النحاسيك إلى شركة JAD Metal Concentrators (Pty) المحدودة، إحدى شركات جنوب افريقيا. وأثارت هذه الحادثة عاصفة شديدة من الاحتجاج من جانب حركات الخضر مما أدى إلى وقف دخول الشحنة المستوردة وإعادة النفايات إلى فنلندا. وشكلت لجنة تحقيق بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية بما فيها المنظمات غير الحكومية. وأُعلن عن نبأ تشكيل لجنة التحقيق في الصحف ضماناً للشفافية.

١٥- وطلب وزير البيئة في أول الأمر إجراء تحقيق غير رسمي. وقد أدى الاعتراض على هذا الطلب إلى تعيين لجنة تحقيق تتمتع بسلطة استدعاء الشهود واستجوابهم بموجب مرسوم رئاسي في نهاية عام ١٩٩٥. واختصاصات اللجنة هي التحقيق في: (أ) جميع الأمور القانونية والمالية والإدارية ذات الصلة بالموافقة على استيراد أي شحنة من المواد التي تحتوي على زرنيخات النحاسيك وإدخالها إلى جنوب أفريقيا وما إذا كانت تستوفي شروط اتفاقية بازل؛ و(ب) جميع الأمور المتعلقة بتاريخ وشروط وأحكام العقود المبرمة بين وزارة شؤون البيئة والسياحة والشركة الاستشارية Daan Malan and Associates؛ و(ج) جميع الأمور التي تمس القرارات المتخذة من جانب وداخل الوزارة منذ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ فيما يتعلق بتفويض (بما في ذلك حالات

التفويض عن طريق العقد) أي من سلطات أو مهام أو وظائف الوزارة إلى أي شخص أو خبير استشاري أو شركة أو شخص قانوني؛ و(د) تقديم تقرير إلى رئيس الجمهورية في أسرع وقت ممكن عن نتائج التحقيق.

١٦- وسُمح لمختلف الأطراف بالمساهمة في أعمال اللجنة، من بينها محفل شبكات العدالة البيئية ووزارة شؤون البيئة والشركة المعنية. وفي نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ أُعد تقرير يتكون من ٠٠٠ ٢ صفحة يعكس جميع المساهمات الواردة؛ وفي شباط/فبراير ١٩٩٧ أبدت الأطراف استعدادها لإبداء موقفها والدفاع عنه أمام قاضي التحقيق. وستنشر جميع المناقشات في تقرير آخر من المقرر الانتهاء منه في غضون أشهر قليلة؛ وسيشمل التقرير النهائي توصيات وسيجري تقديمه إلى رئيس الجمهورية.

١٧- وعلى الرغم من عدم وجود ضحايا وأن النفايات لم تصل قط إلى جنوب افريقيا فإن صيحات الاحتجاج كانت شديدة. ولذلك فإن من المأمول فيه أن تعتبر لجنة التحقيق سابقة لهيئات مماثلة أوسع نطاقاً تمثل جميع الأطراف المعنية مثل الجهات المستوردة والجهات العاملة في مجال إعادة التدوير بحيث يجري إنشاء مثل هذه اللجان على أساس دائم.

١٨- وقد قام الرئيس ماندیلا بتعيين لجنة مماثلة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥ للتحقيق في عمليات إعادة التدوير التي تقوم بها شركة ثور للمواد الكيميائية في مصنعها الذي يقع في كاتو ريدج، كوازولو-ناتال. وتفيد الأنباء أن شركة ثور للمواد الكيميائية تقوم - مستغلة الثغرات الموجودة في تشريعات جنوب افريقيا - باستيراد وتكديس ما يزيد على ٠٠٠ ٣ طن من النفايات السمية التي لا تستطيع معالجتها. وقد أثار ذلك عاصفة من الاحتجاج من جانب المنظمات غير الحكومية. ويرأس لجنة التحقيق البروفسور دينيس ديفيز، وهو أحد الدعاة المناصرين لحقوق الإنسان ويشغل منصب مستشار لدى الحكومة. وأعضاء اللجنة الآخرون مهندسون كيميائيون. ومنحت لجنة التحقيق المعنية بشركة ثور سلطات قضائية: ففي إمكانها استدعاء الشهود ويحق لكل منهم أن ينوب عنه ممثل قانوني. وعلى الرغم من أنه تعين على الأطراف أن تدعم اللجنة مالياً، فقد منحت المنظمات غير الحكومية حق تمثيل العمال وتقديم المساعدة القانونية لمن هم في حاجة إليها.

١٩- وتمثلت اختصاصات اللجنة في استقصاء تاريخ وخلفية احتياز شركة ثور للمواد الكيميائية للعامل الحفاز المستَهلك المحتوي على الزئبق الذي تقوم بتخزينه في مصنعها، فضلاً عن الزئبق الإضافي الذي يحتوي على مخلفات، وتقديم تقرير عن استخدامه من جديد أو التخلص منه، وتقديم توصيات بشأن معالجة المشكلة بأفضل الطرق العملية والسليمة بيئياً. والجدير بالذكر أن الحكومة ليست ملزمة بتنفيذ توصيات اللجنة، غير أنها ملزمة بتنفيذها تلقائياً في حالة قبولها التقرير.

٢٠- وبعد استكمال التقرير عن المرحلة الأولى من أعمال اللجنة الذي نُشر بالفعل، ستتمثل المرحلة الثانية في استقصاء القواعد التنظيمية وإجراءات التنفيذ ذات الصلة برصد ومراقبة معالجة الزئبق، وتقديم توصيات عن أفضل الطرق لتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى وحماية العمال والبيئة. وستبدأ هذه المرحلة فور انضمام خبيرين آخرين في مجال الصحة والسلامة إلى أعضاء اللجنة.

٢١- وكانت أكثر مهام اللجنة إلحاحاً هي اتخاذ قرار بشأن طريقة التخلص من النفايات على نحو سليم بيئياً. واستطلعت اللجنة خيارات عدة: الدفن أو إعادة التدوير أو التكنولوجيات البديلة أو إعادة النفايات إلى الجهات المرسلة. ولا يوجد أي موقع سليم لدفن النفايات في منطقة كوازولو - ناتال حيث تقع شركة ثور للمواد الكيميائية، وأقرب موقع لدفن النفايات - الذي شهد العديد من الحوادث - يوجد في هولفونتاين، غوتنغ. ورأت اللجنة أن معالجة ونقل النفايات تعتبر في حد ذاتها عملية خطرة كما أن تكاليفها باهظة.

٢٢- وأبدت اللجنة بعض الشكوك فيما إذا كان من الممكن إعادة النفايات إلى الجهات المُرسِلة نظراً لعدة أسباب، هي أولاً أنه لم يجر استيراد سوى نسبة مئوية ضئيلة من النفايات؛ وثانياً، أنه يكاد يكون من المستحيل تحديد مصادر كل منها نظراً لحالات التسرُّب التي حدثت وارتئى أن نقل النفايات محفوف بالمخاطر. وفضلاً عن ذلك فإن اللجنة لم يصل إلى علمها أي دليل على استعداد أي حكومة لاستعادة النفايات. وأخيراً تعين الإبقاء على الحوار مع الشركة نظراً للآثار الاجتماعية المترتبة فيما يتعلق بفرص العمل والتنمية.

٢٣- ومن ثم فقد خلُصت اللجنة إلى أن الخيار الممكن الوحيد هو معالجة نفايات الزئبق بطريقة سليمة بيئياً بواسطة إعادة التدوير عن طريق الإحراق أو التحميص. وفي الوقت ذاته طلبت اللجنة من الحكومة أن تعيِّن فريقاً مستقلاً من المهندسين لرصد عملية إعادة التدوير والتحقق من تنفيذ خطة سليمة لوقف تشغيل المصنع عند استكمال عملية إعادة التدوير. وطُلب من شركة ثور أن تتحمل تكاليف العمليات التي يقوم بها المصنع للتخلص من النفايات. أما جميع التكاليف الأخرى المتكبَّدة للتخلص من النفايات، بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالخبرة الفنية، فستقوم الحكومة بتحمُّلها.

٢٤- ولاحظت اللجنة أنه لولا إصرار القطاع غير الحكومي لكان من الممكن أن يستغرق ظهور هذه المشكلة البيئية على السطح علانية مدة أطول بكثير. على أنه ينبغي ألا يعتبر القطاع غير الحكومي، مهما كان يقظاً، بديلاً للحكومة. ولذلك توصي اللجنة بإقرار التشريع الخاص بمكافحة التلوث النافذ في مختلف الإدارات.

٢٥- وستكون النتائج التي تحرزها هذه اللجنة بمثابة سابقة للحالات الأخرى. وقد أسفر الحادث الذي وقع في شركة ثور بالفعل عن نتائج هي: أدى ازدياد الوعي من جانب الجمهور إلى قيام شركات كثيرة بالحفاظ على النظام في أفنيتها الخلفية. وذكرت شركة ثور أنه على الرغم من عدم وجود أي صك ينظم استيراد النفايات عند وقوع الحادث فإنها تراعي الآن المبادئ التوجيهية الواردة في الصكوك القانونية التي صدَّقت عليها الحكومة منذ ذلك الحين.

٢٦- ومع ذلك فقد أبدت المنظمات غير الحكومية قدراً من الاستياء ورأت أن البلاغات التي قدمتها لم تنعكس انعكاساً تاماً في التقرير النهائي. وتواصل المنظمات غير الحكومية مساعيها من أجل إعادة النفايات السمِّية الموجودة في شركة ثور إلى الجهات المرسلة لها، وهي لا توافق على أي أساليب معيارية للتخلص من النفايات يمكن أن تعرِّض صحة الإنسان والبيئة للخطر. وبوجه خاص، اشتكى محفل شبكات العدالة البيئية من أن معايير حرق النفايات السمية التي توصي بها اللجنة قد ثبت على الصعيد الدولي أنها تتسبب في مشاكل صحية وبيئية. وفضلاً عن ذلك فإن المعايير المقترحة ستكون غير قانونية في البلدان التي جاء منها معظم النفايات.

٢٧- ورأت وزارة شؤون البيئة أن السبب في وقوع حادث شركة ثور للمواد الكيميائية هو إنقسام المسؤوليات بين الإدارات المتعددة المعنية بالأمر. وحددت لجنة التحقيق في حادث شركة ثور مختلف العناصر التي أسهمت في الحادث، وبخاصة النقص الشديد في القوى العاملة اللازمة لإنفاذ التشريعات على الوجه التام، وتجزؤ الصلاحيات والقوانين، ووجود ثغرات في التشريعات، وكذلك الاعتياد في النظام السابق على منح الاستثناءات بطريقة تخلو من الشفافية.

٢٨- وذكرت وزارة المناجم والطاقة أنها تركز على إبطال مفعول الآثار الضارة بالبيئة الناتجة عن قطاع التعدين أو على الأقل تخفيف حدتها. وتُمنح تراخيص إلقاء النفايات بعد سلسلة من الاجراءات المتعاقبة والطويلة تتضمن مشاركة إدارات مختلفة. وتُعقد المشاورات بطريقة شبه رسمية مع جميع الأطراف المعنية. وقد تم التخلي عن بعض المشاريع نظراً لمعارضة المجتمعات المحلية المتأثرة. ورأت الوزارة عدم وجود تضارب بين التعدين والبيئة. ذلك أن صناعة التعدين تقوم بدور هام لخدمة مصالح المجتمع المحلي والتنمية. وقد انخفضت الآن إلى الحد الأدنى الأخطار التي تلحق بالبيئة حيث يجري اتباع مبدأ "تغريم الملوث". ويجري إقرار وتنفيذ لائحة أشد صرامة.

٢٩- وذكرت وزارة الصحة أن شعبتين من الشعب التابعة لها تتناولان مسألة البيئة، ألا وهما: الشعبة المسؤولة عن الصحة البيئية والشعبة المسؤولة عن المواد الطبية/الخطرة، التي تشمل أيضاً المواد الكيميائية. وتقوم شعبة الصحة البيئية، في جملة أمور، برصد المواد التي تدخل البلد، ولا سيما النفايات الكيميائية. وأُقيم تعاون وثيق مع وزارة شؤون البيئة والجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي التي تشمل بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وليسوتو وموزامبيق وناميبيا. وقامت هذه الجماعة في إطار منطقة الجنوب الافريقي بوضع سياسة عامة واستراتيجية للبيئة والتنمية القابلة للإدامة في عام ١٩٩٤. وشملت العوامل الهامة التي استرشد بها لوضع هذه السياسة العامة ضرورة وقف الخطى المتسارعة للتنمية غير القابلة للادامة، والافتقار إلى التدابير فيما يتعلق بالقضايا البيئية والعجز عن استغلال طاقات السكان المعنيين في أغراض إدارة البيئة عن طريق عمليات المشاركة.

٣٠- وعلى المستوى الإقليمي، قامت وزارة الصحة، بالمشاركة مع معهد جنوب افريقيا للصحة البيئية ومنظمة الصحة العالمية بتنظيم مؤتمر دولي عن الصحة والبيئة في افريقيا عُقد في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في بريتوريا وذلك من أجل البحث عن السبل الكفيلة بالتصدي للتحديات المتعلقة بالصحة والبيئة في سياق التنمية المستدامة.

٣١- أما على المستوى الوطني، فإن وزارة الصحة تقوم بإعداد سياسة عامة فيما يتعلق بالصحة البيئية تركز على الأولويات التالية: القيام على المستوى المحلي بتصنيف النفايات الخطرة التي تدخل البلد؛ وتحديد السكان الذين يتعرضون للخطر وكذلك المخاطر التي ينطوي عليها الأمر؛ وتدريب موظفي المؤسسات المحلية التي تعالج النفايات وبناء القدرات في هذا الميدان. والمشكلة الرئيسية في تنفيذ هذه السياسة العامة هي الافتقار إلى الموارد البشرية وتشتت المعلومات داخل الوزارات المختلفة. كما أن هناك العديد من الأطراف المهتمة بالأمر في القطاعين العام والخاص على السواء التي يتعين وضعها في الاعتبار حتى يتسنى تحقيق نهج متكامل في ميدان إدارة المواد الخطرة. وهذا هو الغرض من الاجتماعات المتعددة القطاعات المعقودة في الوقت الراهن.

٣٢- وتعمل وزارة الصحة أيضاً على تطوير آلية تنظيمية قد تشمل محاكمة الكيانات المسؤولة وتركز على كيفية تحديد الجهة المسؤولة. ومن بين العقوبات المزمع فرضها عدم تجديد التراخيص أو سحبها. وسيقوم موظفو الصحة البيئية بعملية الرصد على المستوى المحلي (المقاطعة) ورفع تقاريرهم إلى وزارة الصحة. وسيضطلع بذلك أيضاً أفراد تعينهم الحكومة. وقد رُصدت بالفعل ميزانية خاصة لذلك الغرض. ومن المفترض أن تتكفل وزارتا الشؤون البيئية والتعليم بالتنسيق وذلك عن طريق المحفل الوطني للصحة البيئية وهي آلية تنسيقية تضم المنظمات غير الحكومية ونقابات العمال.

٣٣- وسُلّط الضوء مرة أخرى على الحاجة إلى التدريب خلال الاجتماع المعني بالترويج للتصديق على اتفاقية بازل وإنشاء مراكز إقليمية للتدريب ونقل التكنولوجيا الذي عُقد في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ في بريتس، جنوب افريقيا، لصالح البلدان الافريقية الناطقة بالانكليزية. ونُظم الاجتماع بناء على مبادرة وزارة شؤون البيئة والسياحة في جنوب أفريقيا، وبالتعاون مع أمانة اتفاقية بازل كمتابعة للمقرر ١٩/٣ للاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل المعنون "تأسيس مراكز إقليمية أو دون إقليمية للتدريب ونقل التكنولوجيا فيما يتعلق بإدارة النفايات الخطرة والنفايات الأخرى والاقلال من توليدها إلى أدنى حد". وأسفرت المناقشات عن اتخاذ قرار بإقامة مراكز تدريب في ميدان إدارة النفايات الخطرة في جنوب افريقيا. وسيجري تأسيس مراكز مماثلة في السنغال لصالح البلدان الناطقة بالفرنسية وفي مصر لصالح البلدان الناطقة بالعربية.

باء - اثيوبيا

٣٤- اجتمعت المقررة الخاصة خلال زيارتها لاثيوبيا، بالإضافة إلى مسؤولي منظمة الوحدة الافريقية، بالمسؤولين عن الهيئات التالية: رئيس إدارة المنظمات الدولية، وزارة الخارجية؛ والأمين العام لمجلس النواب (البرلمان) ومستشاره القانوني؛ ونائب مفوض لجنة اتقاء الكوارث والتأهب لها؛ والمدير العام المسؤول عن حماية البيئة. وعقدت المقررة الخاصة أيضاً مشاورات مع مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي المعني بالموازنة بين الموارد القابلة للاستدامة وحاجات السكان ورئيس قسم الأمن الغذائي والتنمية المستدامة التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا. واجتمعت أيضاً بمسؤولي المنظمات غير الحكومية المحلية التي تتناول مسألة البيئة.

٣٥- وكررت السلطات الاثيوبية في وزارة الخارجية اهتمام الحكومة بقرار اللجنة وبمسألة النفايات السمية. وأعربت عن تأييدها التام لولاية المقررة الخاصة. وذكرت أنه يوجد في اثيوبيا قرابة ٢٠٠ منظمة غير حكومية وأن عددها يتزايد باستمرار. وأشارت إلى أن الحكومة تعكف حالياً على صياغة مدونة سلوك بغية تحسين علاقتها مع المجتمع المدني وبخاصة مع المنظمات غير الحكومية.

٣٦- وذكرت السلطات الاثيوبية أن اثيوبيا ما زالت تفتقر إلى المعلومات بشأن حركة النفايات السمية وذلك على الرغم من أنها تعلق أهمية بالغة على هذه المسألة كما يتضح من كونها طرف في اتفاقية لومي الرابعة. كما أنها صدقت على اتفاقية التنوع البيولوجي وعلى الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في أيار/مايو ١٩٩٤. وتعتزم اثيوبيا أيضاً التوقيع على اتفاقيتي بازل وباماكو في المستقبل القريب. وقد اعتمد البرلمان السياسة البيئية الجديدة في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وقد قامت الهيئة المختصة بحماية البيئة بوضع

السياسة البيئية الجديدة بالتعاون مع وزارة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي. وأغراض هذه السياسة الجديدة، ضمن جملة أمور، ما يلي:

"(أ) اتباع المبدأ الوقائي الرامي إلى التقليل إلى الحد الأدنى من تصريف المواد أو المواد البيولوجية أو أجزائها الناتجة عن المنشآت الصناعية أو الأجهزة الشخصية أو الجماعية أو أي مصدر خارجي آخر يمكن أن يكون ضاراً ومنعه عند الإمكان، وعدم السماح بالتصريف عند احتمال أن يكون خطراً؛ و(ب) اتباع مبدأ "على الملوث أن يدفع" عند إقرار المبدأ الوقائي إذا كان من المحتمل حدوث التلوث وضمان أن توفر المنشآت والمحليات الملوثة ومجالس "الوريدا" Wereda مرافقها الخاصة المناسبة لمكافحة التلوث؛ [...] و(ز) استعراض ووضع مبادئ توجيهية للتخلص من النفايات، وفيما يتعلق بالصحة العامة والصحة الصناعية ابتكار التقنيات التي تتيح تنفيذ معايير للمكافحة تنفيذاً فعالاً مقارنة بالتكلفة، وإصدار لوائح لإنفاذها؛ [...] و(ي) الحفاظ على سجل مستحدث للمواد السمية والخطرة والمشعة، وتقديم معلومات في هذا الشأن عند الطلب؛ [...] و(س) حظر استيراد المواد الخطرة أو الكائنات الحية أو أجزاء من الكائنات الحية أو نقلها إلى أثيوبيا أو منها أو عبرها حسبما اتفقت الدول الأفريقية في باماكو".

٣٧- ومن الأهداف الأخرى للسياسة البيئية الجديدة وضع معايير ومبادئ توجيهية وإقامة نظام للرصد. ولذلك قررت الحكومة الحفاظ على سجل مستحدث للمواد السمية والخطرة والمشعة وتقديم معلومات في هذا الشأن عند الطلب.

٣٨- وذكرت السلطات الحكومية أنها لم تبلغ بحدوث أي حالات لإلقاء النفايات في الآونة الأخيرة. فقد جرت بعض المحاولات في الماضي نظرا لصعوبة رصد كل شيء يدخل البلد. وقد أسفرت التحقيقات التي تلت البعض من هذه المحاولات عن تحديد النفايات الخطرة التي تم استيرادها ولم يجر التخلص منها بأسلوب سليم بيئياً.

٣٩- غير أن المشكلة الرئيسية الراهنة هي نقص المعلومات. فبعض مبيدات الآفات على سبيل المثال كان لها آثار ضارة هائلة على السكان والبيئة على حد سواء، ولكنها لا زالت تستخدم نظراً للافتقار إلى المختبرات والموظفين المدربين والاخصائيين اللازمين لتحديد المواد الضارة التي قد تحتوي عليها هذه المبيدات. وقد حدث أيضاً أن المنتجات المستخدمة في أثيوبيا وفي غيرها من البلدان النامية تحتوي على مواد مدرجة في قائمة المنتجات السمية، أو لذلك فهي محظورة في البلدان الأخرى. كما أن البلدان التي تتاح لها سبل الحصول على المعلومات اللازمة لا تشاطرها مع البلدان النامية. والنتيجة هي أنه تتوفر للبلدان المتقدمة معايير ذات مستوى أعلى لحماية حياة مواطنيها وصحتهم.

٤٠- واللجنة المختصة باتقاء الكوارث والتأهب لها - وهي هيئة حكومية - لا تتناول على وجه التحديد مسألة النفايات السمية في الوقت الراهن حيث توجد أولويات أخرى. وهي تركز حالياً على الكوارث الطبيعية لا على الكوارث التي هي من صنع الإنسان. ومع ذلك فإن من المرجح أن ينظر في هذه المسألة في المستقبل. وفي إطار السياسة البيئية الجديدة من المتوخى إنشاء روابط واضحة بين مكافحة التلوث وغيرها من مجالات السياسة العامة، بما في ذلك الموارد المائية والزراعة والمستوطنات البشرية والصحة واتقاء الكوارث والتأهب لها.

ثانياً - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٤١- شدد خلال المشاورات التي أجرتها المقررة الخاصة مع المسؤولين في برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) على أن التزام اليونيب في ميدان النفايات السمية يتصل بصكين رئيسيين. الأول هو اتفاقية بازل التي جرى التفاوض بشأنها في نيروبي في منتصف الثمانينات عندما أخذت الشكاوى المتعلقة بحركة نقل النفايات السمية طابعاً ملحاً. وفي ذلك الوقت كانت الاتفاقية المسعى الثاني الذي قام به اليونيب - وكان المسعى الأول هو بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون - من أجل إرساء شكل من أشكال القواعد التنظيمية في هذا الميدان. وبالنظر إلى أن ذلك المسعى كان مجرد بداية فإنه يمكن اعتباره رائعاً في زمانه. وأسفرت التطورات الأخرى التي حدثت في هذا الاتجاه عن اتفاقية حظر استيراد النفايات الخطرة والمشعة إلى محفل البلدان الجزرية والتحكم في نقل النفايات الخطرة وإدارتها في منطقة جنوب المحيط الهادئ، التي اعتمدت في وايغاني، بابوا غينيا الجديدة، في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، والتي لا تتفق فحسب مع اتفاقية بازل بل وتعتبر أشد صراحة، كما أنها تذكّر بالنهج الإقليمي الذي اتبعته اتفاقية باماكو، والوثيقة الختامية المعتمدة في عام ١٩٩٦ لمؤتمر المفوضين المعني بالبروتوكول الخاص بمكافحة التلوث في البحر الأبيض المتوسط عن طريق حركة نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها.

٤٢- وثانياً اتخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراءات في ميدان المواد الكيميائية السمية المحتملة، فأدرجها في سجل لاستخدامه كأداة تمكن البلدان النامية من مناولتها. وبدأت فكرة تطبيق السلامة فيما يتعلق بالمواد الكيميائية بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية وأسفرت عن برنامج للسلامة في هذا الشأن. وشدد مرة أخرى على أهمية مبدأ الحصول على الموافقة المسبقة عن علم. ولقد اشتركت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في هذا البرنامج نظراً لارتباط المواد الكيميائية السمية بمبيدات الآفات. واتخذت إجراءات مماثلة بشأن الملوثات العضوية المستديمة. ولقد أسفر البرنامجان المتعلقان بالمواد الكيميائية والملوثات عن إنشاء مراكز للتنسيق والتعاون مختلفة عن المراكز التي أنشئت في إطار اتفاقية بازل، حيث إنها تعمل على تنفيذ الاستراتيجيات على المستوى المحلي.

٤٣- ودرست المقررة الخاصة نية برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يخص الاضطلاع ببرنامج مشترك، ورأى اليونيب أن من المهم إقامة تعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان سواء من خلال صياغة وتنفيذ برنامج محدد أو القيام بمسعى مشترك لتوحيد المعايير. وشدد البعض على أن أهمية اليونيب تكمن في أنها تقع في أفريقيا، وهي واحدة من أهم المناطق المستهدفة. وحتى الآن حدد اليونيب بعد إجراء مشاورات مع الجانب الحكومي ومع ممثلي المجتمع المدني الاحتياجات إلى التدريب وبناء القدرات باعتبارهما أكثر الاحتياجات إلحاحاً في البلدان الأفريقية التي ترغب في رصد المواد التي تدخل أراضيها. ويرتكز عمل اليونيب على مراكز إقليمية قوية جداً تعمل بشكل دائم مع الحكومات، ويمكن لها القيام بدور هام في مساعدة المقررة الخاصة وتزويدها بالمعلومات والمساعدة.

ثالثاً - منظمة الوحدة الأفريقية

٤٤- عقدت مشاورات مع منظمة الوحدة الأفريقية بشأن مسألة اتفاقية باماكو التي لم تدخل بعد حيز النفاذ ويلزمها لذلك توقيع بلد آخر. وبصدد العلاقة بين اتفاقية باماكو واتفاقية بازل رأت منظمة الوحدة

الأفريقية أنهما صكان متكاملان. وعلى الرغم من أن أحكام اتفاقية بازل انعكست على الوجه التام في اتفاقية باماكو، إلا أن الاتفاقية الأخيرة يمكنها القيام بدور إقليمي ذي صلة. وتشجع أمانة اتفاقية بازل في الوقت الراهن الدول الأفريقية على التوقيع على اتفاقية بازل.

٤٥- وأكدت منظمة الوحدة الأفريقية أن المشكلة الرئيسية التي تواجهها البلدان الأفريقية هي الافتقار إلى المعلومات: فلا تتوفر للبلدان الأفريقية حتى الآن قواعد بيانات يمكن أن تستمد وتسترجع منها المعلومات. كما أن التشريعات بشأن النفايات السمية نادرة وقلما تكون مترابطة؛ ومن ثم فإن من المهم للغاية أن تدخل اتفاقية باماكو حيز النفاذ، الأمر الذي يهيئ استجابة متجانسة على الصعيد الإقليمي لمسألة النفايات السمية.

رابعاً - المشاورات مع المنظمات غير الحكومية

٤٦- طبقاً للمنظمات غير الحكومية تتصل المشاكل المتعلقة بإدارة النفايات الخطرة في أفريقيا في جانب منها باتباع نهج مجزأ وغير منسق. ففي جنوب أفريقيا على سبيل المثال توجد أحكام تشريعية فيما يتعلق بالنفايات في نحو ٣٧ قانوناً نظامياً فضلاً عن العديد من التشريعات الخاصة بالولايات والقوانين المحلية. وقد يؤدي تعزيز السلطات على مستوى الولاية إلى إضعاف القدرة على إنفاذ التشريعات إلى حد كبير. ولا يتناول أي قانون بصورة شاملة مسألة إدارة النفايات والتخلص منها: فلا يوجد حتى الآن أي تشريع يكفل إنفاذ اتفاقية بازل. وإذا كانت جنوب أفريقيا لم توقع بعد على تعديل اتفاقية بازل المتعلق بحظر استيراد النفايات الخطرة، إلا أنها تعتزم القيام بذلك قريباً. ويشكل مبدأ "على الملوث أن يدفع" جزءاً من مشروع التشريع غير أنه لم يصبح قانوناً بعد.

٤٧- وضعف التنسيق ناتج من أن الأمور المتعلقة بالبيئة وبخاصة سلطة تنظيم النفايات الخطرة تندرج ضمن اختصاص عدة إدارات حكومية. كما أن عدم وجود رقابة موحدة يجعل من العسير التحقق من هوية الجهة المسؤولة. وتتوقف مسألة ما إذا كانت المنظمات غير الحكومية قد وضعت في الاعتبار على الإدارة المحددة التي تتناول شؤونها وذلك على الرغم من أن الشعور العام هو أن اقتراحاتها قلما تؤخذ في الحسبان.

٤٨- ويؤثر تجزؤ الصلاحيات أيضاً على الوصول إلى المعلومات، بل إنه قد لا توجد في بعض الأحيان أي معلومات على الإطلاق، من ذلك مثلاً عن حركة نقل النفايات السمية داخل الحدود أو عبرها. ويصعب تحديد المواد التي تعتبر نفايات خطرة وتعيين طبيعة عمليات إعادة التدوير. وقلما تتاح معلومات عن إلقاء النفايات في أفقر المناطق: فلا يعلم الأهالي أي شيء عما يجري إلقاؤه كما أنهم لا يخطرون به ونتيجة لذلك تلحق النفايات الضرر بالأهالي والبيئة على حد سواء دون أي احتجاجات.

٤٩- وتحسّ المنظمات غير الحكومية بأن البيئة لا تزال تعتبر "الباعث على المتاعب" للاستثمارات والتنمية. ومع ذلك تشير التقارير إلى حدوث تحسن عام في العلاقة مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة، بالرغم من ضرورة إضفاء الصفة الرسمية على العلاقات والمشاورات ضمن إطار مؤسسي.

٥٠- وفي البلدان التي تمت زيارتها لوحظ أن المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة تركز اهتمامها على المسائل ذات الصلة بالتصحر والبيئة الحضرية والتنوع البيولوجي وكذلك قضايا المرأة والبيئة. كما يوجد لديها برامج فيما يتعلق بمبيدات الآفات غير الآمنة. ومحور اهتمامها الرئيسي هو تقديم معلومات أفضل في ميادين مختلفة، بما في ذلك إلقاء النفايات بصورة غير مشروعة. وعلى الرغم من أن الوعي في هذا الميدان يتزايد ببطء فلا يبدو بوجه عام أن هذه المسألة تعتبر من المسائل ذات الأولوية. وقد يرتبط ذلك بالافتقار إلى القدرات: فالمنظمات غير الحكومية في أفريقيا يبدو أيضا ضعيفة جداً بحيث أنها لا تستطيع تأييد دعواها بأدلة موثقة. وفيما يتعلق بالنفايات السمية بوجه خاص، ترى أن من اللازم توفير معلومات أساسية متخصصة حتى يتسنى لها إثبات ما قد يعتبر بخلاف ذلك مجرد إشاعة.

٥١- ويكون الرصد مستحيلاً أو يكاد يكون مستحيلاً إذا لم تتوفر القدرات والمعدات وأساليب العمل الضرورية. ذلك أن النفايات كما يدعى تلقى في الأنهار التي تمر بالمناطق الريفية في كينيا، وأن من الصعب للغاية تكوين صورة واضحة عن المواد التي يجري إلقاؤها أو عن كمياتها. ويصدق القول نفسه على المواد التي تدخل البلد من الخارج. ولا تتوفر للمنظمات غير الحكومية إمكانيات تسمح لها بإنشاء قاعدة بيانات تحتوي على جميع المعلومات اللازمة، كما أنها لا تستطيع إثبات المعلومات التي تقدم تقارير بشأنها.

٥٢- وأعربت بعض المنظمات غير الحكومية عن مساور القلق فيما يخص مركزها والدور الذي يسمح لها بالاضطلاع به. وعلى الرغم من أنه يجري في كينيا على سبيل المثال إنشاء بعض الآليات فإن من الصعب جداً التحقق مما إذا كان ذلك قد يدعم دورها بالفعل. وأعربت المنظمات غير الحكومية عن بعض الشكوك في إمكانية تنفيذ السياسات البيئية في كينيا حيث إنه يدعى أنها أجلت لعدة أشهر. وقيل إن الضغوط التي مارستها الشركات الخاصة التي تحاول الاستثمار في البلد هي المسؤولة عن هذا التأجيل. واسترعي انتباه المقررة الخاصة إلى أن الصحافة بدأت في تموز/يوليه ١٩٩٦ - بعد تقرير قدمته هيئة الإذاعة البريطانية حملة هجوم على المنظمات غير الحكومية واليونيب بدعوى تهديدها للأمن الغذائي وذلك عن طريق الحملات التي شنتها ضد مبيدات الآفات. ورأت المنظمات غير الحكومية أن صناعة مبيدات الآفات ربما تكون وراء تلك المزاعم.

٥٣- والشاغل الرئيسي للمنظمات غير الحكومية في أثيوبيا هو تنفيذ مفهوم التنمية المستدامة. وأكد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بالموازنة بين الموارد القابلة للاستدامة وحاجات السكان أنه على الرغم من أن مشكلة النفايات السمية في اثيوبيا ليست قضية مطروحة في الوقت الراهن، فإن تحرير الاقتصاد يمكن أن يكون له أثر خطير في هذا الشأن. وفي غياب معايير النوعية قد يكون من المستحيل الحكم على جودة نوعية المنتجات المستوردة. وتحاول المنظمات غير الحكومية إشاعة الوعي عن طريق تنظيم برامج للتدريب على مختلف المواضيع مثل التلوث والانتاج الصناعي النظيف، وصون البيئة والتنوع البيولوجي، ومعايير ومقاييس المواد الغذائية المستوردة. ويتزايد الاهتمام بموضوع إدارة النفايات، كما جرى تنظيم حلقة عمل حول هذا الموضوع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٤- لاحظت المقررة الخاصة في تقاريرها السابقة المقدمة إلى اللجنة الاتجاهات الرئيسية في مجال نقل وإلقاء المواد والنفايات السمية والخطرة على نحو غير مشروع، وقامت بتحليل خصائصها المميزة فضلا

عن آثارها الضارة على التمتع بحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الحياة والصحة. وبوجه خاص لاحظت المقررة الخاصة - لدى استعراض الخلفية التاريخية للمشكلة والعوامل التي تسهم في تفاقم الظاهرة والصعوبات الخاصة التي تواجهها البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية، كما لاحظت أن البلدان الأفريقية مستهدفة على وجه التحديد.

٥٥- ودفعت أوجه التباين في المعايير القانونية المحلية بين البلدان المتقدمة من ناحية والبلدان النامية من ناحية أخرى فضلاً عن أوجه الغموض في الصكوك الدولية الجهات المصدرة إلى البحث عن مخارج في بلدان أفقر وأقل تقدماً من الناحية الصناعية وتنعدم فيها التشريعات أو تعاني من نقص في الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ تشريعاتها. ونظراً للوضع الاقتصادي السائد في البلدان الافريقية وغيرها من البلدان النامية وزيادة تحرير الأسواق الدولية وإلغاء الضوابط المفروضة عليها، مما أدى إلى زيادة المرونة الموقعية للشركات عبر الوطنية وتيسير حركة نقل النفايات السمية عبر الحدود، قام تجار انتهازيون بتصدير هذه النفايات إلى البلدان النامية وتقديم حوافز مالية مغرية بل أحياناً الرشوة للمسؤولين.

٥٦- وتفتقر البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية أيضاً إلى الهياكل الأساسية اللازمة لتقرير طبيعة البضائع التي تورد لها. كما أنها لا تحوز مختبرات مزودة بمعدات تكفي للاختبار والتقييم والرصد البيئي. وفضلا عن ذلك فإنها تفتقر إلى الخبرة الفنية التحليلية وإلى المعلومات المتخصصة عن الخواص الضارة للنفايات وعن نظم البيانات.

٥٧- وأكدت المقررة الخاصة في أثناء زيارتها لافريقيا، أن البلدان الأفريقية تواجه هذه العوامل والصعوبات. وقد أبدى جميع المتحدثين معها سواء أكانوا مسؤولين رسميين أم ممثلين للمنظمات غير الحكومية اهتمامهم البالغ بهذه المسألة.

٥٨- وظلت المشاكل الرئيسية، كما لوحظ في أثناء البعثة الميدانية، هي نقص المعلومات الموثوق بها عن حركة نقل النفايات السمية داخل البلدان وعبر الحدود؛ والافتقار إلى قواعد البيانات؛ وعدم وجود تشريعات مناسبة لمنع استيراد النفايات السمية والتصدي للممارسات الاحتيالية وغيرها من الممارسات غير المسموح بها التي يتبعها السماسرة على حد سواء؛ وانعدام الوسائل الكفيلة بتنفيذ هذه التشريعات؛ والحاجة إلى الهياكل الأساسية والمختبرات ومرافق الاختبار اللازمة لتحديد طبيعة وخواص النفايات.

٥٩- ولاحظت المقررة الخاصة أنه يجري اتخاذ خطوات ذات شأن في بلدين من البلدان التي قامت بزيارتها من أجل التصدي للمشكلة. ففي أثيوبيا تتناول السياسة البيئية الجديدة على وجه التحديد مسألة النفايات السمية. وفضلاً عن ذلك، أعلنت الحكومة عن اعتزامها التوقيع على اتفاقيتي بازل وباماكو. وفي جنوب أفريقيا اتخذت خطوات لمواجهة الحوادث الرئيسية التي تقع في ذلك البلد عن طريق إنشاء لجان تحقيق مستقلة. وقد عرض في هذا التقرير وصف لتكوين هذه اللجان وحدود اختصاصها ويمكن الاسترشاد بها في اتخاذ إجراءات مماثلة في غيرها من البلدان النامية.

٦٠- وشُدد في أثناء المشاورات التي أجرتها المقررة الخاصة على أهمية التعاون التقني والتدريب وتبادل المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي. وكما شدد على ضرورة تزويد البلدان النامية بالمساعدة القانونية والتقنية بغرض تدريب القضاة والموظفين وذلك بهدف صياغة تشريع وطني من أجل مكافحة الاتجار غير

المشروع بفعالية، وتعزيز القدرات الوطنية على كشف الممارسات الاحتيالية ومنعها والمعاقبة عليها. ينبغي كذلك تعزيز المبادرات الإقليمية. وهذا النهج الإقليمي سيتيح للبلدان الأفريقية فرصة الاجتماع سوياً وتبادل المعلومات والخبرات.

٦١- كما أن الآثار الدولية المترتبة على الاتجار بالمنتجات والنفايات السمية والخطرة وإلقائها على نحو غير مشروع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلة الأمن. وقد أحيطت المقررة الخاصة علماً بأن إلقاء النفايات كثيراً ما يحدث في البلدان التي تكون فيها ظروف الأمن شديدة الاضطراب إلى حد لا تستطيع معه أي حكومة مركزية اتخاذ إجراءات في هذا الشأن. فقد أعلن جيش الخلاص الوطني في الصومال على سبيل المثال أن البلد يُعامل كموقع لإلقاء النفايات، مما قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالبلدان المجاورة أيضاً. ولذا فإن هناك حاجة ملحة إلى قيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات مشتركة وموقف واضح في هذه الحالة وكذلك في الحالات المماثلة.

٦٢- وتشجع المقررة الخاصة على وضع مشاريع محددة بالمشاركة بين مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وأمانة اتفاقية بازل ومنظمة الوحدة الافريقية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والحكومات المهتمة بالأمر. وهي تشجع أيضا الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية بازل والتعديل المدخل عليها فيما يخص حظر التصدير على القيام بذلك. وفضلا عن ذلك ترى أن دخول اتفاقية باماكو حيز النفاذ التي يمكن أن تقوم بدور تكميلي على المستوى الإقليمي أمر شديد الأهمية.

٦٣- ونظراً للآثار الدولية المترتبة على الاتجار بالنفايات السمية وإلقائها بصورة غير مشروعة، يعتبر النهج الإقليمي أمراً حاسماً للتصدي للمشكلة بصورة منسقة. وتشدد المقررة الخاصة على أهمية التبادل المستمر للمعلومات بهدف إقامة قاعدة بيانات إقليمية. وينبغي في هذه الاستراتيجية الاقليمية تدعيم الأدوار التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية والمجتمعات والجمعيات المحلية، ونقابات العمال، والعمال والضحايا. وحرية التعبير وحرية تكوين جمعيات وتيسر الوصول إلى سبل فعالة للانتصاف يمكن أن تسهم، بالاقتران بالجهود التي تبذلها السلطات الحكومية، في مكافحة ظاهرة إلقاء النفايات السمية بصورة غير مشروعة والتصدي لآثارها الضارة بشكل فعال.

المرفق

قائمة بأسماء الأشخاص/المنظمات الذين تشاورت المقـــررة الخاصـــة معهـــم أثنـــاء بعثتهـــا الميدانية

جنوب أفريقيا

بريتوريا

السيد س. م. مونايسا (وأشخاص آخرون من وزارة الخارجية)	مدير، إدارة حقوق الإنسان
السيد م. ل. ت. ووتر نودي	مدير رئيسي، إدارة شؤون البيئة والبحرية والشؤون العلمية والتقنية
د. ف. هانيكوم	نائب المدير العام، وزارة شؤون البيئة والسياحة
السيد و. سكوت	مدير، إدارة مكافحة التلوث، وزارة شؤون البيئة والسياحة
السيد ب. فن	إدارة مكافحة التلوث، وزارة شؤون البيئة والسياحة
السيد ت. بارنس	موظف كبير لشؤون البيئة، الإدارة المختصة بالمواد الخطرة. وزارة شؤون البيئة والسياحة
السيد ج. أ. فنتر	قاض، وزارة العدل
السيد ديك بيكر	مدير عام بالنيابة، إدارة شؤون الموارد المعدنية والطاقة
السيد ت. أ. فولي	مدير، إدارة الصحة البيئية، وزارة الصحة
السيد فان سنتارت	مفتش ومستشار، وحدة التخلص من القنابل والبحوث، قوات الأمن في جنوب أفريقيا

جوهانسبرغ

السيدة جيني هول	محفل شبكات العدالة البيئية
السيدة شيلي فان دير ميروي	مديرة برنامج الدعم البرلماني، المركز المعني بالسياسات المتعلقة بالموارد المعدنية والطاقة

كيب تاون

بروفيسور أ. م. كروتش	قسم الكيمياء، جامعة وستيرن كيب
بروفيسور ف. و. بيترسن	مدير مساعد، قسم الهندسة الكيميائية، كيب تيكنيكون
السيد ت. ر. راتشيتانغا	عضو في البرلمان

كينيـــا

السيد ر. سينكلير	مدير تنفيذي، مركز الاتصال الدولي لشؤون البيئة
السيد ي. روكانغيرا	منسق، مشروع النباتات الطبية والتنوع البيولوجي، مركز الاتصال الدولي لشؤون البيئة
السيد جون مونوفي	موظف تنفيذي رئيسي، المجلس الوطني للمنظمات غير الحكومية
السيد ر. أوليمبو	نائب المدير التنفيذي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة
السيد م. نغاي	موظف قانوني، برنامج الأمم المتحدة للبيئة

اثيوبيـــا

السيد برهانو كيبيدي	رئيس، إدارة المنظمات الدولية، وزارة الخارجية
السيد ب. هـ. زيودينه	الإدارة العامة للمنظمات الدولية والتعاون الاقتصادي، وزارة الخارجية
السيد هايلي هاليفوم	أمين عام، مجلس النواب

السيد برهاني غيزاو	نائب المفوض، اللجنة المعنية باتقاء الكوارث والتأهب لها
السيد ت. ب. غ/أغزيابهر	مدير عام، هيئة حماية البيئة
السيد س. ف. غوشت	مدير، الإدارة المختصة بالتعليم والعلوم والثقافة والشؤون الاجتماعية، منظمة الوحدة الأفريقية
السيد أ. و. غابريل	رئيس، قسم العلم والتكنولوجيا، منظمة الوحدة الأفريقية
د. ج. هوارد - كلينتون	رئيس، شعبة البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، منظمة الوحدة الأفريقية
السيد ت. أبيرا	رئيس، قسم البحوث الاقتصادية والاجتماعية، مجلس ممثلي الشعب ومجلس الاتحاد
السيد تيلاي نغوسي	منسق برامج، الجمعية الأثيوبية للحياة البرية والتاريخ الطبيعي
السيد غيرما موغس	مدير تحرير، الجمعية الكيميائية لأثيوبيا
السيد شيبرو تيدلا	مدير عام، الجمعية الاثيوبية للتكنولوجيا الملائمة
السيد غيرما غيورغيس	نائب الرئيس، لمْ، جمعية اثيوبيا للبيئة والتنمية

- - - - -